



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية الادارة والاقتصاد

علاقة السياسة الماليه مع السياسة النقدية

بحث تقدم به

1- مؤمل شاكر جمعه
2- بتول فرج عبد المحسن

جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

بأشراف

علي محمد علي

1444 هـ

2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ
مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ
ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة يونس (الاية 5)

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

()

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت إشرافي في جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أشرح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

الاهداء

إلى من لا تراه العين ولا يصفه الواصفون ... رب العرش العظيم

إلى الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى أهل بيت النبوة وموضع العلم والرسالة (عليهم السلام)

إلى من سهرت الليالي ورخصت الغوالي وخصتني بالدعاء والدتي الغالية

إلى من صبرنا لأجلنا.....

إلى من كانوا لي خير عون في السراء والضراء زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل متفائل بمستقبل مشرق للبشرية.....

إلى الألم صانع العظماء.....

نهدي هذا الجهد المتواضع

المحتويات

الشكر والتقدير

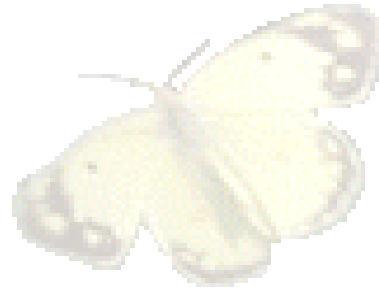
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك. أودُّ أن أعبّر عن شكري وامتناني إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الاستاذ (علي محمد علي) المحترم، الذي اشرف على كتابة بحثي، وأعانني بكل ما يحتاجه الباحث من عناية، فجزاه الله خير الجزاء، فله مني عميق

الشكر والتقدير

كما أنه من دواعي العرفان أن أقدم شكري وتقديري إلى أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد جامعه ميسان الأفاضل كافة الذين كان لهم الفضل الكبير عليّ ... ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم بفائق الود والامتنان إلى زملائي وزميلاتي الذين أعانوني بالتحفيز والنصح والمصادر في مسارات البحث، وكل ما يتعلق بإتمام الرسالة من طباعة وغيرها، سائل المولى جلّ جلاله أن يوفقهم جميعاً ويسدد خطاهم

والله وليّ التوفيق

الصفحة	ت
أ	1 العنوان
ب	2 الالية
ج	3 أقرار المشرف
د	5 الاهداء
هـ	6 الشكر والتقدير
و	7 جدول المحتويات
1	8 هدف البحث + اهمية البحث + مشكلة البحث + خطة البحث
2	9 المقدمة
3-14	10 الفصل الاول
3-4	11 المبحث الاول (مفهوم السياسة المالية وتطوره)
4-5	12 اولا /السياسة الماليه في الفكر الاسلامي
5-6	13 ثانيا /السياسة الماليه في الفكر الكينزي
7-8	14 المبحث الثاني / اولا /السياسة المالية في الدول المتقدمة
9-13	15 ثانيا /السياسة المالية في الدول النامية
14-15	16 الفصل الثاني /المبحث الاول
16	17 المبحث الثاني/السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية
17-24	18 الفصل الثالث/ المبحث الاول (السياسة المالية والسياسة النقدية والتنسيق بينها)
20-22	19 المبحث الثاني /دوات السياسة النقدية
23-24	20 المبحث الثالث /مجال الالتقاء بين السياسة المالية والنقدية
25	21 النتائج
26	22 التوصيات
27-29	23 المصادر



ز



هدف البحث :-

دراسة بعض الجوانب من السياستين المالية والنقدية والنقاشات المتعلقة بدورها في الحد من الازمات الاقتصادية وحتة تكون لها القدرة اكثر واثارها واضحة للرجوع الى حالته الطبيعية او على الأقل تقليل الأضرار ومنع تفاقم الأزمة وانتشارها.

اهمية البحث :-

في دراسة السياسة المالية وكيف ان لها تأثيرها البالغ في التنمية الاقتصادية ، ودورها في تحقيق الموارد واعادة توزيع الدخل ، وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وكيف ان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضروري ويعتبر السلاح الوحيد ضد عدم الاستقرار التي تركز عليها الدولة لتلافي الازمات او التخفيف من آثارها على الاقل .

مشكلة البحث :-

ان اشكالية البحث هذا تتمحور حول معرفة الدور الذي تلعبه السياستان قصد التخفيف من حدة الازمة او احتوائها ، وهل التنسيق بين السياستين يعجل من ظهور نتائج ايجابية اكثر لتلافي حدة الازمة ؟ وعليه يمكننا صياغة اشكالية بحثنا على النحو التالي "الدور الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية في معالجة الازمات الاقتصادية "

خطة البحث :- (هيكل الدراسة)

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامه تتبعها ثلاثة فصول ثم نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل الاول : يتم التطرق من خلاله الى مفهوم السياسة المالية والمراحل التي مرت بها بدء بالفكر الكلاسيكي ثم الكنزي وكيف كانت بالدول النامية ثم المتقدمة بالإضافة الى تحليل السياسة المالية في العراق .

الفصل الثاني : يتم التطرق الى اغراض السياسة المالية والاهداف التي تتمحور عليها السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد واعادة توزيع الدخل اضافة الى دورها الرئيسي في التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث : هدف السياسة النقدية بالإضافة الى ادواتها التي هي الكمية النوعية (المباشرة)، ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية .

إحتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الإقتصادية ، وقد حاول الاقتصاديون على إختلاف مذاهبهم إيجاد الحلول والتخلص من المشاكل الإقتصادية التي عرقلت الإستقرار الإقتصادي. ونلاحظ أن السياسة المالية شهدت تطورات جوهرية، نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة وانتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الإقتصادية عام ١٩٢٩ التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية، والتي تميزت بالإسهام الكبير الذي قدمه الإقتصادي الشهير "جون ماينارد كيتز" والذي أكد من خلاله على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الإقتصادية خاصة مشكلة الكساد العظيم، وكان لابد من تحقيق التوازن الإقتصادي المنشود أن على الدولة التدخل في النشاط الإقتصادي، ونتيجة لذلك : اتخذت السياسة المالية مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى التقليدي الضيق. فهي تعني وفقا للمفهوم "الكينزي" مجهودات الحكومة لتحقيق الإستقرار وتشجيع النشاط الإقتصادي، وما لها من تأثير على مستويات الدخل الوطني والعمالة ومن ثم التأثير في مستوى الطلب الكلي، ومنه الوصول في الأخير إلى تحقيق التوازن الإقتصادي العام إن شرط التوازن بالنسبة للإقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الإقتصادية المتاحة. من بعد ذلك سوف نستطلع على السياسة المالية في العراق وكيف أن الأقتصاد العراقي مر بمراحل متعددة وظروف متقلبة خلال تاريخه الحديث، ويرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية والحروب والعوامل السياسية التي لعبت دورا كبيرا في التأثير على مجمل الأقتصاد وأيضا كان لابد من دراسة السياسة المالية وعلاقتها بالسياسات الأخرى (السياسة النقدية) وكيف أن التنسيق بين الساستين ظل بمثابة السلاح الوحيد الذي تم استخدامه ضد عدم الإستقرار في دورة العمال ، ونلاحظ كيف أن الساستين مكملتا لبعض.

الفصل الاول

المبحث الاول مفهوم السياسة المالية وتطورة

هي اداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة والتي لها تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي والتي تقوم الدولة باستخدامها وبسبب تأثيرها وبشكل مباشر في اقتصاديات معظم الدول اصبحت تحتل مكانه هامه بين السياسات الاخرى. حيث ان مختلف الدول تستخدمها للتخلص من الازمات الاقتصادية من خلالها بدأت تتطور السياسة الماليه بدأ من الكلاسيك حتى ظهور (النظرية الكنزوية) ومن خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم السياسة الماليه والمراحل التي مرت بها.

تعريف السياسة الماليه

اشتق هذا المصطلح من الكلمه الفرنسيه (fise) والتي تعني حافظه النقود او الخزانه(١)

اما عن السياسة الماليه فهي من السياسات الاقتصاديه فلقد اختلف الباحثون في تعريفها ولكن لم يبتعدا كثيرا عن المصطلح والمبحث منها :

بعضهم اعتبروها هي دراسة تحليليه للنشاط المالي الاقتصادي العام ذات الطبيعه الاقتصادية والاداريه. ومالها من اثار على القطاعات الاقتصاد القوي وهي تتضمن تكييفا (كليا واخر نوعيا) الاول كمبدأ لحجم الانفاق والايرادات العامه نوعيا لوجه هذا الاتفاق ومصادر هذه الايرادات لتحقيق اهداف من ضمنها النهوض بالاقتصاد القوي ودفع عجلة التنميه الاقتصاديه (٢) او هي التي يتم من خلالها والتي تقوم بها الحكومه باستخدام نفقاتها واياداتها لتحقيق التأثير المرغوب. واستبعاد التأثيرات غير المرغوبه على الدخل والانتاج والاستخدام(٤)

-او التي تقوم الحكومه من خلالها بفرض الضرائب المباشره والغير مباشره وتحصيلها الايرادات ليتم استخدامها في الخدمات العامه للافراد والخاصه الاتفاق الحكومي على مجالات راس المال الاجتماعي. (٥)

١- طارق الحاج الماليه العامه ، الطبقة الاولى دار صفاء للنشر عمان ١٩٩٩ ص ٢٠١

٢- قيسي عبد الرحيم ، طاهر سمير ، فعالية السياسة الماليه ، مجلة التنميه والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر، العدد الأول ، الكويت يناير ٢٠١٠ ، ص ٤١

٣- سميع- مسعود، المؤسسه الاقتصاديه، الطبعة الاولى الجزء الاول، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، ص ٣٩٦، ٣٩٥

٤- فليح حسن خلف الماليه العامه، الطبقة الاولى جدار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان ٢٠٠٨ ص ٣٣٥

٥- بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات والسياسة النقديه، الطبعة الثالثه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ٢٠٠٨ ، ص

تطور السياسة الماليه

ان تدخل الدول ودورها الفعال والمؤثر والتطور الذي حدث في الحياة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعيه، وتطورها لتكون متشعبه ادى الى ظهور عوامل جديده دعت الى وضع مفهوم واضح لمعنى السياسة الماليه . لذا فأن الفكر المالي في تطوره وبحثه عن المقصود بالسياسه الماليه مر بمرحلتين التقليدي الفكر) (الكلاسيكي)، الحديث (الفكر الكينزي

اولا/ السياسة الماليه في الفكر الكلاسيكي

نتيجة التطورات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في الربع العشرين اصبح للسياسة الماليه دورا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه، حيث ان النظرية الماليه التقليديه انبثقت من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من اهم افتراضياته ان النظم الاقتصاديه نحو التوظيف الكامل تكون أوتوماتيكيا وعلى هذا يجب المحافظه على الميزانيه العامه للدوله وان يكون دورها فقط في الدفاع والأمن وبعض الخدمات الاساسيه.

وهنا سوف تتساق الايرادات مع النفقات دون تحديد اهداف معينه وتكون الميزانيه بهذا المعنى ميزانيه محايده حيث كانت الدوله تلجأ الى الضرائب لمواجهة نفقاتها ولا تعتمد على الاقتراض الداخلي والخارجي لذلك لا يمكنها ان تتوسع في نفقاتها وبات دور الموازنه العامه تأمين التوازن بين الايرادات العامه والنفقات مما دفع التقليديون الى رفض اللجوء الى عجز الموازنه حتى من خلال استخدام القروض لتمويل النفقات العامه الا باستثناء اذا يخص هذا العجز لتغطية نفقات استهلاكيه و هذا سوف يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الخاصه ويخلق التضخم.

ونتيجة لما ستقوم الدوله به من تحصيل مبالغ من الأفراد يمكنهم استثمارها في مجال الانتاج . لذلك يرفض التقليديون فائض مالي . وبعد ان اعترفوا بضرورة الانفاق العام بقدر المستطاع ومن هنا اصبح توازن الموازنه في ظل الفكر المالي التقليدي هو مبدأ ثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الايرادات العامه والنفقات العامه. (٦)

ان تبرير الكلاسيك في وجوب توازن الموازنه العامه يبدو واضحا من خلال معارضتهم للفائض أو العجز في تلك الموازنه، ذلك ان وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على افراد المجتمع ، أي ان زيادة الايرادات العامه تنتج من ارتفاع الاقتطاع الحكومي من موارد الافراد عن طريق فرض الضرائب المرتفعه وان وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومه يدفعها لتبذير في استخدام هذه الموارد وانفاقها في الأوجه الاقل كفاءة، فضلا ان الدوله لا تساهم في العمليه

٦- محمد جمال ذبيات الماليه العامه والتشريع المالي الطبعة الأولى الدار العلميه الدولييه دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠٠٣
٤٣ ص ٤٤

لانتاجيه وبالتالي التأثير سلبي على النشاط الاقتصادي والافضل مما تركت تلك الممارسه بيد الافراد او القطاع الخاص. (٧) من اهم دعائم الفكر الكلاسيكي (قانون) ساي) ومدلول اليد الخفيه لأدم سميث تسود فيه كافة مقومات الحريه الاقتصاديه والمنافسه التامه والذي يصاغ بالعباره الشهيره "العرض يخلق طلبه" (٨).

وبما ان الناس كانوا يستخدمون النقود للتبادل فقط فان أي زيادة في الدخل النقدي سوف تتحول الى زيادة في الانفاق على السلع والخدمات وان أي زيادة في الانتاج يؤدي الى زيادة الانفاق لشراء هذا الانتاج الجديد. (٩)

مما سبق ان فرضيات الفكر الكلاسيكي التي بني عليها قد اثبتت فشلها في معالجة الازمات الاقتصاديه بل وكانت سبب في زيادة حدتها ومن ثم الحاق الضرر في الاقتصاد الوطني وعلى الاخص ما حصل عام ١٩٣٠ الازمه التي اجتاحت العالم وبسبب الحروب انتشرت الروح الديمقراطيه وسادت المبادئ الاشتراكيه مما طالب الافراد بضرورة تدخل حكوماتهم في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشه.

ثانيا السياسه الماليه في الفكر الكينزي :

لم يدوم تحيد الدوله بشكل مستمر، اذ ان تعاقب الازمات في النظام الرأسمالي دفع لعدد من الاقتصاديين بالدعوى الى تدخل الدوله منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي ، اتجهت انظار الاقتصاديين الى البحث عن التفسير لظاهرة الكساد وتعد في هذا المجال استجابة جون مينارد كينز (JOHN MAYNARD KEYNES) لهذه الكارثه موضع العلاج المناسب . وقال في هذا الصدد على الحكومه ان تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الانتظار لقوى السوق وان تفعل ذلك خلال الامد الطويل ، لاننا موتى جميعا خلال هذا المدى

وبالامكان تحقيق ذلك التوازن بأقل مستوى التشغيل الكامل او العماله الكامله أي حتى مع وجود البطاله وقد اطلق على هذه الحاله (توازن العماله) الناقصه كما ان قانون ساي لم يعد مقبولا ولانه بالامكان وجود العجز او القصور في الطلب وبالتالي ينبغي على الحكومه ان تتخذ خطوات من شأنها التغلب على الوضع بأستخدام القواعد الماليه السليمه عن طريق الانفاق الغير المغطى بالايرادات لاجل دعم الطلب ، اذ يكون العجز في جانب الطلب الكلي مسببا للبطاله (الطاقه الانتاجيه)

٧- حامد عبدالمجيد درازن ، السياسه الماليه مركز الاسكندريه للكتاب ، ص ٢١

٨- أ. حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياحات الاقتصاديه ص ٢٦-٣٣.

٩- حامد عبد المجيد ، درازن السياسه الماليه ، مركز الاسكندرية للكتاب ص ٢١ ، ص ٢٢

الفائضه وان الفائض منه يسبب التضخم أي مايسمى بارتفاع) المستوى العام للاسعار وذلك عندما يكون الطلب الكلي اكبر من الدخل الكلي

حيث يمكن القول ان الطلب الكلي الفعال يتكون من :

- طلب خاص وطلب عام على السلع الاستهلاكيه

- طلب خاص وطلب عام على السلع الانتاجيه .

انتقد كينز قانون ساي للاسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الانتاج وا الدخل ومستوى التوظيف

وايضا اوضح كينز خرافة اليد الخفيه واكد على وجود الكثير من التناقض في المصالح بين الفرد والمجتمع ، فالفرد عندما يسعى لتحقيق مصالحه يخطأ لانه ليس دائما الرجل الرشيد الذي افترضته الكلاسيك ، ولكن الدوله كونها تسعى لتحقيق مصالحه شخصيه تكون هي اكثر قدره على تحقيق مصلحة المجتمع وايضا تكون اكثر رشدا من الفرد.

مما سبق يمكن ان نفهم ومن ثم نقول ان كينز قد قضى الى حد كبير على مبدا حياده السياسه الماليه والفكره القائله بضرورة الابقاء على توازن ميزانية الدوله .

١٠- أ . حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات ص ٢٦-٣٣

١١- حامد عبد المجيد درازن ، السياسات الماليه ص ٣٠، ٢٩

المبحث الثاني

السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.

أولاً: السياسة المالية في الدول المتقدمة : إن للسياسة المالية في إقتصاديات الدول المتقدمة دوراً مهماً في

إطار سياستها الإقتصادية العامة وإرتباطها بواقعها وسماتها الأساسية ، وضمن دور فعال لأدوات السياسة الإقتصادية العامة الأخرى . ويتمثل هذا الدور في كونها بالإضافة للسياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية وبالتالي أهمية المالية إعانتها ونشاط الحكومة المالي ، ومن أهم أهداف السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة نجد :

١- تحقيق الإستخدام الكامل والذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول الرأسمالية

المتقدمة وهذا ما تستهدف الدول النامية إلى تحقيقه كذلك، حيف ينبغي على السياسة المالية أن تستهدف خفض حالات

عدم الاستخدام والإستخدام الأقل للموارد حيث أن ت وسع الدولة في نفقاتها من خلال الأشغال العامة ومن خلال

المنتجين والأفراد والمجتمع ومن خلال مشروعات القطاع العام تؤدي إلى زيادة درجة استخدام موارد سواء من

الإسهام في زيادة العرض الذي يتيح هذا الاستخدام أو من خلال زيادة الطلب الذي يحفز على التوسع في

إذ أن الإنفاق العام على برامج الأشغال العامة والنشاطات المرتبطة ا يقود إلى تخفيض حالات عدم الاستخدام

الاستخدام خلال فترات الكساد ، وكما تضمنت كذلك النظرية الكينزية وهو ماتم الأخذ به في علاج أزمة الكساد في الطلب الثلاثينيات القرن الماضي ، وهو ما يعني أن السياسة المالية تمارس بذلك دوراً تعويظياً يعوض

النقص في الكلي في الإقتصاد والناجم عن الإنخفاض في الإنفاق الخاص ، ولذلك فإن أي توسع في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال سياستها المالية يقود إلى زيادة الطلب الكلي وبالشكل الذي يتيح زيادة درجة الإستخدام

وبما يقود في النهاية إلى تحقيق الإستخدام الكامل وهو الأمر الذي أكدت عليه المالية الحديثة ، وفي إطار النظرية الكينزية واعتماداً على وجود إقتصاد ناضج ومتطور ولديه طاقات إنتاجية واسعة ومتنوعة ومهيأة

للعمل في الحال وتنسم بمرونة عالية في إستخدامها وتعاني من نقص في الطلب عليها ولذلك فإن زيادة الطلب هذا من خلال السياسة المالية وعن طريق نفقاتها وإيراداتها ا يقود بالنتيجة إلى زيادة الإستخدام ، ويستمر هذا

لحين تحقق الإستخدام الكامل وهو الهدف الأساسي الذي ينبغي تركيز عليه السياسة المالية في الإقتصادات الرأسمالية هذه والتي هي إقتصاديات متقدمة .

٢- ضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، أي إستبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الإقتصاد حيث ينبغي على السياسة المالية أن تسهم بجانب السياسات الإقتصادية الأخرى وبالذات السياسة النقدية في تحقيق هذا

الهدف الاساسي للسياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبما يتضمن إستقرار مستوى العام للأسعار وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول النامية كذلك رغم أن الإرتفاع المحدود وغير الواسع في الأسعار قد يحفز على التوسع في الإستثمار

والتكوين الرأسمالي ، نظرا لما يتضمنه من هامش ربح أعلى للمستثمرين والمنتجين وهو الأمر الذي يشجعهم على التوسع في نشاطاتهم الإستثمارية والإنتاجية ، إلا أن ارتفاع الأسعار بشكل ملموس ولفترة ممتدة من الزمن كما هو عليه الحال التضخم يؤدي إلى التأثير سلبا على معدل النمو هذا نتيجة ما يصاحبه من ارتفاع الأسعار بشكل ملموس ولفترة ممتدة من الزمن كما هو عليه الحال في التضخم يؤدي إلى التأثير سلبا على معدل النمو هذا نتيجة ما يصاحبه من ارتفاع في كلفة إقامة المشروعات الإستثمارية وكلف تشغيلها وبالشكل الذي يؤدي الى الإضرار بالمستثمرين والمنتجين ، إضافة إلى الأضرار بالمستهلكين من خلال ارتفاع كلف معيشتهم ، بإنخفاض القدر الذي يحصلون عليه من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الأسعار الملموس والمستمر الذي يتضمنه التضخم إضافة إلى أثاره السلبية الأخرى على العديد من الفئات في المجتمع. ولذلك ينبغي العمل في إطار السياسة المالية إلى تخفيض الطلب الكلي في الإقتصاد بحيث يتساوى ويتوازن مع العرض الكلي عن طريق نفقات الدولة بتقليصها وعن طريق إيرادات الدولة بزياد واللجوء إلى الإقتراض لسحب القوة الشرائية الفائضة حالة التضخم وأن حالة الكساد بإعتبارها الحالة المعاكسة لحالة التضخم حيث يتحقق معها إنخفاض في الأسعار وبالشكل الذي تنخفض معه الحوافز التي تشجع على الإستثمار والإنتاج نتيجة إنخفاض أرباح المستثمرين والمنتجين بسبب الإنخفاض في الأسعار ، وهو ماينجم عنه إنحصار النشاطات الإقتصادية وإنكماشها وركودها ولذلك ينبغي على السياسة المالية أن تتجه نحو زيادة الطلب الكلي اللازم للتحفيز على التوسع بالنشاطات الإقتصادية وبالذات في الإقتصادات المتقدمة حيث تتوفر فيه مرونة تكفي لاستجابة العرض الكلي وبزيادة الإنتاج ، وبزيادة إستخدام الموارد لزيادة الطلب الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى تساوي أي توازن

العرض الكلي مع الطلب الكلي ، وبما يتضمن تحقيق إستقرار الأسعار في إطار تحقيق إستقرار اقتصادي عام .

٣- الحفاظ على تحقق معدل نمو منتظم في الإقتصاد وبعيدا عن التضخم أو الكساد ، وهو الأمر الذي تضمنته وجهات النظر اللاحقة على النظرية الكينزية والمستندة إليها وبالذات مايتصل منها بالتأكيد على جانب العرض الذي اكدت عليه المدرسة الكلاسيكية إرتباطا بالحاجة إلى زيادة الإنتاج والعرض في بدايات تطور الدول الرأسمالية والتي سادت فيها آراء هذه المدرسة التقليدية وكذلك التأكيد على جانب الطلب ، الذي أكدت عليه المدرسة الكينزية إرتباطا بالحاجة لزيادة الطلب من أجل معالجة حالة الكساد في إقتصاد متقدم بإعتبار أن عملية الإنتاج تساهم في زيادة العرض من خلال ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات وتسهم كذلك في زيادة الطلب من خلال ما يتم توليده من دخول عن طريق عملية الإنتاج هذه تمثلها دخول عناصر الإنتاج التي تسهم في تحقيق الإنتاج، وبالتالي ينبغي العمل بموجب السياسة المالية ومن خلال نفقاتها وإيراداتها في توليد معدل النمو وينبغي الإشارة الى ان اهمية اهداف السياسة المالية الاساسية هذه في الدول المتقدمة واولوياتها تختلف من دولة الى اخرى، ومن وقت الى اخر في الدولة الواحدة وتبعاً لحالة اقتصادها وحاجته (١٢)

ثانيا : السياسة المالية في الدول النامية:

يختلف الوضع في الدول المتخلفة (النامية) عن الوضع في الدول المتقدمة، الذي تطرقنا إليه سابقا، فالدول المتخلفة لا تمتلك جهاز إنتاج قوي، ولا تمتلك هياكل قاعدية، حيث تتميز اقتصاديات هذه الدول بتدني فيالدخل الوطني ومنه بتدني متوسط دخل الفرد، وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، وضعف الادخار والاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والامية. وتفتقر هذه الدول إلى وجود المشروعات الأساسية، والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من قوة محرقة وطاقة ومواصلات وري وصرف وجسور ومدارس ومستشفيات... الخ وتعاني من عدم وجود تكاليف الإنتاج." (١٣)

ويضاف إلى ذلك التفاوت الواضح في الدخل والثروة، إذ أن الجزء الأكبر من الثروة تتركز بيد فئة قليلة من المواطنين، مما يعني التوزيع غير العادل لهذه الثروات والمعاناة من العجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات

والميزان التجاري، مما يترك أثرا سلبيا على المدخرات الوطنية والقطاعات الاقتصادية (١٤). وتعود هذه العجز إلى

ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة والى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز. (١٥)

تتميز هذه الدول بعدم توفر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول(١٦)

ولذلك فان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرتفعة، يتطلب وضع سياسات فعالة لتذليل العقبات واستخدام أكثر الوسائل والإجراءات كفاءة، لتحقيق الأهداف المحددة، الأمر الذي يتطلب تطوير

١٣ - محمد مروان البيان واخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ص ٣١٣

١٤ - طارق الحاج الماليه العامه ص ٢١١

١٥ - درواسي مسعود، الماليه العامه ص ٧٥

١٦ طارق الحاج ، المرجع السابق ص ٢١٢

المجتمع والهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وعلاج عيوب هيكل الاقتصاد المتخلف ومن الواضح أن تحقيق هذا التغيير الهيكلي، يتطلب جهود ضخمة، تؤديها الدولة وفي مقدمتها السياسة المالية وتوجيهها لحل عقبات التنمية، وقد انتشر في الدول المتخلفة استخدام السياسة المالية لتشجيع الاستثمار وقيام المشروعات الإنتاجية، باستخدام النفقات العامة والإيرادات العامة، التي تشكل عناصر السياسة المالية. (١٧)

ومن خلال ما تقدم نجد أن السياسة المالية تركز جل اهتمامها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، فضلا عن تمويل الموازنة العامة للدولة . وليس معنى هذا أن السياسة المالية في البلاد النامية لا تولي أيا من اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن جانبا من النجاح ي معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يرجع أولا وأخيرا إلى

مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو كـ ١ ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر وفق ما تملية ضرورات التطور الاقتصادي . مما سبق نجد أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها من جهة أخرى، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا، لتطوير البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج، علاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية..

تحليل اتجاه السياسة المالية في العراق

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عديدة وظروف متقلبة خلال تاريخه الحديث، ويرجع ف ذلك إلى الظروف الاستثنائية والحروب والعوامل السياسية التي لعبت دور كبيراً في التأثير على مجمل الاقتصاد. لذا لا بد من تناول هذه المراحل بشيء من الإيجاز مع التركيز على مدة الداراسه (١٩٧٠-٢٠٠٩) لا بد أن نلقي ضوءاً على السياسة المالية في العراق في ظل الحكومات المتعاقبة التي أمسكت بزمام الأمور، إذ لم تكن لهذه الحكومات سياسة مالية واضحة، إذ كانت في معظمها سياسة مالية تقليدية هدفها الموازنة بين نفقات الميزانية وإيراداتها وحتى هذا الهدف لم يتحقق منذ البداية فقد كانت إيرادات الميزانية تعتمد بشكل أساسي على الضرائب المتحصلة رغم قلتها

على حين النفقات أكثر من الإيرادات. وأبان الاستعمار البريطاني في العراق فان هذا الاستعمار لم يكن يهدف إلى تحقيق الاستقلال الفعلي للعراق بل للتكيف للتطورات الجديدة بغية تحقيق أهدافه بطرق أكثر ملائمة، إذ أن هذا، الاستعمار بدأ بصورة فعلية حينما احتل العراق احتلالاً عسكرياً وإدارياً في تشرين الثاني عام ١٩١٤ واستمر هذا الاحتلال إلى سنة ١٩٢٢ حينما فرض الإنكليز نظام الانتداب على العراق الذي استمر عشر سنوات حتى سنة ١٩٣٢ وفي هذه السنة صار العراق عضواً في عصبة الأمم وأعتبر دولة ذات سيادة، ولكنها سيادة شكلية فقد بقي مرتبباً بالاستعمار البريطاني حتى سنة ١٩٥٨. وقد فرض الاحتلال البريطاني أهدافه ومخططاته الاقتصادية على الاقتصاد العراقي فركز على أكثر القطاعات الإنتاجية ربحاً ولاسيما القطاع النفطي، كذلك ركز الاستعمار على الناحية التجارية وفرض على العراق نظام التبادل الحر بالنسبة لجميع البضائع المستوردة مما أدى إلى نتائج عديدة ألحقت الضرر

بالاقتصاد العراقي، وكذلك عرقله نمو الصناعة الوطنية كصناعة النسيج الصوفي فضلا عن فرضها على العراقيين ان يستهلكوا البضائع البريطانية التي لم تجد بديلاً في السوق العراقية.

كما احتكرت بريطانيا استيراد معظم المنتجات العراقية بشكل يحقق مصالحها وأغراضها (١) ارتباط الاقتصاد العراقي مع بريطانيا قد اثر بشكل كبير على سياسته التجارية الخارجية، وهذا أدى إلى اضمحلال التبادل التجاري وكذلك أثرت السياسة التي اتبعها التجار اليهود في العراق باستيراد السلع المصنعة من الخارج ولاسيما الكمالية والاستهلاكية في حركة السوق وزيادة نسبة البطالة، فهذه السياسة أدت إلى القضاء على الصناعات الحرفية (٢)

يعد القطاع النفطي الممول الرئيسي للإيرادات العامة، فالعراق غني بالثروة النفطية إذ يتمتع (بمركز عالمي في إنتاج وتصدير النفط الخام ، فق بلغت صادرات العراق من النفط في عام (١٩٧١

ما مقداره (٤،٨٣) مليون طن (٣) مما يعني أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد ريعي منذ عقود عديدة، إذ ظل معتمداً بشكل كبير على عائدات النفط الخام، وكذلك فإنه يمتلك احتياطات نفطية كبيرة، فالدول التي ستظل تمتلك احتياطات نفطية وقد ارت تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة فأنها

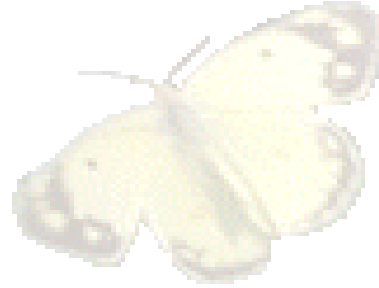
سوف تكون محددة ومرتكزة في دول الخليج العربي وفي مقدمتها العراق فضلاً عن إيرادات وفنزويلا السنة الثامنة أما بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد كانت ولمدة قريبة من مدة الدراسة تتميز بأوضاع سيئة، وتحديدًا في عام ١٩٦٨ والأعوام التي تليها، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ وما تطلب من رصد مبالغ كبيرة عن التسلح فكانت نتائجها ذات تأثير مباشر على الأوضاع ، الاقتصادية والسياسة والمالية والجدول التالي يوضح التطورات التي طرأت على هيكل الموازنة العامة في العراق الجدول تطورات هيكل الموازنة العامة في العراق بالاسعار الجارية لمدة (١٩٧٠-٢٠٠٩) لفائض و العجز



السنوات	النفقات العامة	معدل النمو	الايرادات العامة	معدل النمو	الفائض او لفاوض و العجز gbp	الفائض او العجز %
١٩٧٠	٣٨٨.٢		٤٠٢.٠٠		١٣.٨	٠.٠٠٠٠
١٩٧١	٤٩٣.٦	٢٧.٢	٥٤٣.٧		٣.٧	٥.٠١
١٩٧٢	٤٨٢.٩	-٢.٢	٤٠٨.٣		-٥.٤	-٧٤.٦
١٩٧٣	٧٠٠.٠٠٠	٤٤.٩	١٠٤٠.٠		٢١.٩	٣٤.٠
١٩٧٤	١٤٩٠.٢	١١٢.٩	٢٠٦٣.١		١٦.٨	٥٧٢.٩
١٩٧٥	١٧١٩.٥	١٥.٤	٢٣١٠.٢		١٤.٩	٥٩٠.٧
١٩٧٦	٢٥٨٣.٥	٥٠.٢	٣٤٣٢.٢		١٦.٢	٨٤٨.٧
١٩٧٧		٧.٣	٣٤٤٠.٠		١١.٤	٦٦٦.٩
١٩٧٨	٤٢١٢.٣	٥١.٩	٤٦٥٨.٣		٦.٤	٤٤٦.٠
١٩٧٩	٥٣٠٠.١	٢٥.٨	٦٦٠٠.٠		١١.٦	١٢٩٩.٩
متوسط المده ١٩٨٩-١٩٨٠		٣٣.٣٤			٩.٧٥	٤٠.١٦
١٩٨٠	٧٦٦٩	٤٤.٧	١٢٠١٩		٢٧.٦	٤٣٥.٠
١٩٨١	١١٣٩١	٤٨.٥	٧٤٩٠		-٣٤.٤	-٣٩٠.١
١٩٨٢	١٤٤٩٢	٢٧.٢	٧١٢٢		-٥٧.٩	-٧٣٧.٠
١٩٨٣	١٢١٢٦	-١٦.٣	٥٩٠٠		-٤٩.٣	-٦٢٢٦
١٩٨٤	١٠٧١٩	-١١.٦	٦٦٤٦		-٢٧.٩	-٤٠٧٣
١٩٨٥	١٠٥٨٣	-١.٣	٧٦٢١		-١٩.٧	-٢٩٦٢
١٩٨٦	١٠١٥٥	-٤.٠	٦٤٢٠		-٢٥.٥	-٣٧٣٥
١٩٨٧	١١٨٤٧	١٦.٧	٨٧٠٩		-١٧.٨	-٣١٣٨
١٩٨٨	١٣٣٦٣	١٢.٨	٨٢٦٨		٢٦.٢	-٥٠.٩٥
١٩٨٩	١٣٩٣٤	٤.٣	٨٨٨٣		-٩٧.٧	-٥٦٥٢
متوسط المده ١٩٨٠-١٩٨٩		١٢.١			-٣٢.٨٨	٧.١٨



١٩٩٠	١٤١٧٩	١.٨	٨٤٩١		-٢٤.٩	-٥٦٨٨	٤.٤
١٩٩١	١٧٤٩٧	٢٣.٤	٤٢٢٨		-٦٢.٣	١٣٢٦٩	-٥٠.٢
١٩٩٢	٣٢٨٨٣	٨٧.٩	٥٠٤٧		-٤٨.٩	٢٧٨٣٦	١٩.٤
١٩٩٣	٤٥٨٧٤	١٠٩.٧	٨٩٩٧		-٤٢.٧	٥٩٩٥٧	٧٨.٣
١٩٩٤	١٩٩٤٤	١٨٩.٢	٢٥٩٥٦		-٢٤.٧	١٧٣٧٨	١٨٥.٢
١٩٩٥	٦٩٠٧٨	٢٤٦.٤	١٠٦٩٨		-٢٥.٩	٥٨٣٧٩	٣١٦.٩
متوسط المده ١٩٩٥-١٩٩٠		١٠٩.٧			-٣٨.٢		٩٠.٩
١٩٩٦	٥٤٢٥٤	-٢١.٥	١٧٨٠١		-١٤.٣	٣٦٤٥٢	٦٦.٤
١٩٩٧	٦٠٥٨٠	١١.٧	٤١٠٥٣		-١.٣	١٩٥٢٦	١٣٠.٦
١٩٩٨	٩٢٠٥٠	٥١.٩	٥٢٠٤٣		-٢.٣	٤٠٠٠٧	٢٦.٨
١٩٩٩	١٠٣٣٥	١٢.٣	٧١٩٠٦		-٠.٩	٣١٤٤٨	٣٨.٢
٢٠٠٠	١٤٩٨٧	٤٥.٠	١١٣٣٠		-٠.٧	٣٦٥٦٦	٥٧.٦
٢٠٠١	٢٠٦٩٧	٣٨.١	١٢٨٩٢		-١.٩	٨٧٠٤٨	١٣.٨



المصدر : الاعمده (١-٣-٥) وزارة المالىه ، دائرة الموازنه

الاعمده ٢-٤-٦) من اعداد الباحث

(١) دكتور فليح حسن خلف ص ٩٦

(٢) - د. منصور ال اروى اقتصاديات العراق والوطن العربي مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩ ، ص ٦١-٦٢

(٣)- د.صباح عبد الرحمن النشاط الاقتصادي ليهود العرق (١٩١٧-١٩٥٢) بيت الحكمة للنشر، بغداد،

٢٠٠٢ ص ٨

الفصل الثاني

المبحث الاول

اهداف السياسه المالىه

من مجمل التعاريف السابقه يمكن القول أن السياسه المالىه - هي جزء هام من السياسه الاقتصاديه ، وعليه ينبغي الوقوف علناهم الاهداف السياسيه الاقتصاديه قبل التعرض إلى أبرز أغراض السياسه المالىه ومن أهم

أهداف السياسه الاقتصاديه نجد. (١٨)

السكان

1 - النمو الاقتصادي : ويعرف بالزيادات المستمرة في القدرات الانتاجية للوطن بمعدل أكبر من معدل زيادة

٢ - الاستخدام الكامل : ونعني به قدرة الاقتصاد على تشغيل جميع الطاقات والموارد المتاحة وخاصة توفير مناصب العمل لأفراد المجتمع .

٣ - استقرار الاسعار بحيث أن زيادة تؤدي إلى إنتشار الظاهرة التضخمية والتي ينجم عنها تدهور مستوى المعيشة للأفراد، اما

حالة الانخفاض في الاسعار فتؤدي إلى حالة الانكماش لذا تعد حالة الاستقرار التام للأسعار أي الحالة المثلى.

٤- توزيع المداخل : ومعناه توزيع الناتج الوطني بشكل منصف (العدالة الاجتماعية) بحسب مساهمة كل فرد في عملية الانتاج.

٥ - التوازن في ميزان المدفوعات : نقصد به التوازن بين رؤوس الأموال والميزان التجاري.

١٨- حامد عبد المجيد دارز ، السياسات الماليه ، بدون دار النشر ، الاسكندريه مصر ، ١٩٩٩ ص ١٨

**** أما الاهداف التي تتعلق بالسياسة المالية فإنها تتمحوراً أساساً فيما يلي :**

أ - التنمية الاقتصادية :

التنمية عنصر اساسي للنمو إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها لان النمو يعبر عنه بالزيادة الاجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من السكان (تغيير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل وأيضا التغيرات في هيكله .

إن أهمية المبالغ المعدة للاستعمال في موازنة الدولة وتعدد أوجه إنفاقها وكذا تنوع طرق اقتطاعها كل ذلك أدى إلى جعلها اداة في خدمة التنمية الاقتصادية ففيما يخص النفقات يتوجب على الدولة أن تجعل استعمالها منتجا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أي أن تساهم النفقات التي تجريها الدولة في إعادة تكوين الدخل الوطني ورأس المال المققطع. أما فيما يخص الإيرادات يجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها ، بمعنى أن تتكون من الدخل

والثروة للذين غذة ما النفقات ، وأن يعطى كتلة من الايرادات و لا كن دون أن تسيء إلى الإنتاج الوطني لكن يجب كذلك أن يكون النهج المتبع في الاقتطاع الذي يسيء إلى تكوين رأس المال أو تنمية الانتاج

ب - تسوية التوازن الاقتصادي.

بإمكان السياسة المالية أن تؤدي مساعدة فعالة لتسوية الأوضاع الاقتصادية فهي تعوض التوازن الاقتصادي الراهن بتوازن في الموازنة، فعندما تظهر بوادر الانحطاط تلجأ السلطة إلى إستثمارات عامة للتخفيف من حدة الوضع فيؤدي الاستثمار إلى تنمية الانتاج الذي تكون المبادرة الفردية عاجزة عنه، أما في فترات الازدهار فتجد السلطة من الاستثمار العام ، بإمكان السياسة المالية أيضا أن تؤدي مساعدة مجدية لتسوية الاوضاع الاقتصادية إلا أنها تعوض لوقف الارتفاع الذي يمكن أن تؤدي إليه الاستثمارات الخاصة الغير رشيدة- ومن هذا تنشأ نظرية الموازنة الدورية التي يقوم توازنها ليس خلال سنة معينة بل خلال دورة معينة إن مثل هذه الموازنة أصبح يوصى بها من طرف أغلب العلماء والمؤلفين الذين تبنوا أفكار " كينز " حول دور إدارة الاستثمارات العامة أداة تصحيحية الاختلافات الاستثمار الخاص ، وتحصل بهذا أعلى حد أدنى من الاستقرار والأمان الاقتصاديين وتجدر الإشارة أنه من بين النتائج الوخيمة لاختلافات الاستثمار الخاص نجد الارتفاع الفاحش في مستوى الاسعار ، وهنا تظهر أهمية السياسة المالية في معالجة مثل هذه الحالة.

ج- تحقيق العدالة الضريبية . (19)

لعل واجب الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية ذلك لان العدالة الشاملة التي تسيطر على علاقات التبادل الخاصة تفسح المجال امام العدالة التوزيعية التي تهدف الى اعطاء كل فرد في المجتمع حقه من الحاجات الضرورية، ذلك لان الدولة تلعب دور المعدل فبالعملية التدخلية فهي تقطع من الافراد حقوقا مقابل خدمات تؤديها اليهم في دورة الحياة، فالدولة تفرض على جمهور المواطنين الذين يتمتعون بسكنات اجتماعية) ملك عين، كراء اجتماعي (ضريبة سنوية تسمى بضريبة العقار، وهذا الحق المقطع من المواطن ليس تعسفا من طرف الدولة، بل هو مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع المتمثلة في مجانية التعليم والتطبيب ورمي المقامات.

١٩-فريد الصلح ، السياسه الاقتصاديه بدون دار نشر ، الطبعة الثانيه ، بيروت، لبنان ، ١٩٦٤ ، ص ١٤٧

المبحث الثاني

:السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

اولا : مفهوم التنمية الاقتصادية

ان مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال التعاريف المرتبطة بموضوعه بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية النمو الاقتصادي : هو الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن . (٢٠) قد تنحصر بعض المؤشرات الاقتصادية في نمو الدخل الحقيقي والنمو في الناتج القومي الصافي هذه المؤشرات بمرور الزمن تزيد معرفة الانسان وتراكم رأس المال وتلاحظ زيادة في العدد السكاني والقوى العاملة ، تؤدي هذه العوامل الى نمو المجتمع نمو طبيعي ، هذا يعني ان النمو الاقتصادي هو نمو يتحقق في بعض المؤشرات الاقتصادية ويحدث بمرور الزمن بصورة طبيعية

ثانياً_ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الاساسي عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها ذلك الان مفتاح التنمية في البلدان المتخلفه اقتصاديا هو الاستثمار وان ذلك يحتاج على وجود ادخارات حقيقيه والتمويل يعتمد اساسا على المدخرات الوطنيه وتساندها في ذلك المدخرات الاجنبيه

أ - مصادر التمويل الداخلية

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طوعية واختيارا وبمحض رغباتهم والادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة

خارجة عن إرادتهم، تضم :

* مدخرات القطاع العائلي.

*مدخرات قطاع الأعمال.

*الادخار الحكومي.

*الضرائب

ب - مصادر التمويل خارجية (الأجنبية)

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فأنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجي . (٢١) . وتضم:

* المنح والمعونات الأجنبية الرسمية.

* القروض الخارجية (القروض الحكومية الثنائية، قروض مؤسسات التمويل الدولية) .

٢٠- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ،

ص ١١

٢١-محمد عبد العزيز عجمية علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٤ ،ص ٢٧٧

الفصل الثالث

المبحث الاول

(السياسة المالية والسياسة النقدية والتنسيق بينهما)..

السياسة النقدية المفهوم والاهداف: يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية

النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة ويقصد كذلك بالسياسة النقدية "مجموعة الاجراءات

التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق و تحقيق

الاهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة " . (٢٢)

أيضا فإن

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في أطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي. و عرفت على أنها: " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية. (٢٣) **السياسة النقدية** : هي السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المحلية المتاحة في التداول داخل الاقتصاد الوطني. (٢٠)

- السياسة النقدية : هي الإجراءات المخططة من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) لأدارة عرض النقد وسعر الفائدة من أجل

٢٢ - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٩٩٣

٢٣ - ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر ، الجزائر، ١٩٩٣ ، ص ١٧

ص ،

٢٤ - محمد طاقة وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد (الكلي والجزئي) ، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر ومكتبة الجامعة، الأردن ٢٠٠٩ ، ص ٣٥٦

تحقيق التشغيل الكامل للموارد من دون ضغوط تضخم. (٢٥)

١ - تحقيق التشغيل الكامل والاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية ، لأن وجود البطالة في المجتمع يعني وجود هدر الطاقة البشرية والمالية (٢٦)

٢ - تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار إذ يعد من أهم أهداف السياسة النقدية لان التضخم يخلق حالة من عدم الاستقرار ، وعدم الثقة والقلق من المستقبل وهذا سيؤثر في الادخار والاستثمار وكذلك يؤدي الى اعادة توزيع عكسي للثروة في المجتمع .. (٢٧)

٣ - تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ، و يربط مع تحقيق التشغيل الكامل للموارد لان النمو الاقتصادي قادر على امتصاص الفائض في عنصر العمل وزيادة التشغيل ، ويتم ذلك من خلال التأثير في الائتمان الذي بدوره يؤثر في حجم الاستثمار إذ كلما زاد الاستثمار يؤدي إلى نمو الناتج القومي . (٢٨)

٤ - تحقق الاستقرار في أسعار الفائدة إن التقلبات التي تحصل في سعر الفائدة تخلق حالة من عدم اليقين ، التي تؤثر في التخطيط الاستثماري للمستقبل، فضلا عن تأثيرها في رغبة المستهلكين في شراء السلع المعمرة و التي تمول عن طريق الاقتراض، وكذلك حالة عدم الاستقرار في أسعار الفائدة تؤثر في الأسواق المالية إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى خسائر كبيرة في قيمة السندات طويلة الاجل والرهن العقاري ، إذ ان استقرار أسعار الفائدة ضروري لخلق بيئة استثمارية مستقرة. (٢٩)

٥ - تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية إذ حالة عدم الاستقرار تؤثر في قدرتها للموائمة بين المدخرين والمقترضين أي حدوث ضعف في استغلال الموارد بسبب صعوبة الحصول علي التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات الانتاجية ، ثم ان استقرار مؤسسات الاسواق المالية وتجنب الازمات يجعل عملية تحويل الاموال بكفاءة .. (٣٠)

٢٥- وحيد مهدي عامر ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر ٢٠١٠ ص١٧٧

٢٦- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغدا د،. بغداد ١٩٩٠، ص ٤٢

٢٧- أكرم حداد و مشهور هذلول . النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري الطبعة الثانية دار وائل للنشر عمان ، ٢٠٠٨ ص ١٨

٢٨- محمد احمد بن فهد اقتصاديات النقود والبنوك . الطبعة الأولى مطبعة الفجيرة الوطنية دبي ٢٠٠٣ ص ٢٥
٢٩ - عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) . الدار الجامعة الإسكندرية ٢٠٠٩ ص٢٧

٣٠- Ferderic S. Mishkin, The Economics Of Money, Banking, and Financial Market, Tenth Edition, - Pearson, london, 2013,p437

٦ - تحقيق سعر صرف ملائم ، لان تقلبات أسعار الصرف تؤثر في حجم الصادرات المحلية - والقدرة التنافسية

وكذلك على الاستيرادات وهذا سينعكس في الميزان التجارية ومن ثم ميزان المدفوعات المساهمة في تحقق الفنون في ميزان المدفوعات للبلد. (٣١)

٧ - المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات او من جذب رؤوس الأموال من الخارج عن طريق التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة او سياسة الصرف (٣٢)

٨- الاسهام في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير كل التسهيلات الائتمانية اللازمة وزيادة

والاستثمار الوطني (٣٣).

٩ - الإسهام في تطوير المؤسسات المصرفية والأسواق المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني في سبيل تعبئة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية . (٣٤)

R. Glenn Hubbard, Money, The Financial System, and The Economy, Sixth-٣١

Edition, Pearson

Boston, 2008,p480

٣٢- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ٢٠١٢ ص ١٩٦

٣٣- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، ناشرون عمان ٢٠١٠ ، ص ١٩٦

٣٤- محمد احمد الدوري، الجوانب الأساسية في موضوع النقود، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافية بنغازي ٢٠٠٧ ، ص ٩٩

المبحث الثاني

أدوات السياسة النقدية.

تقسم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين :

١ - الأدوات الكمية.

أ- عمليات السوق المفتوحة

التي تعد من أهم أدوات السياسة النقدية في التحكم بحجم الاحتياطيات في الجهاز المصرفي ويستخدم البنك المركزي الفائدة وحسب

هذه الأداة لبيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية للشركات ذات الكفاءة العالية من الأفراد والبنوك التجارية ، من أجل التأثير في حجم الاحتياطيات المتوفرة لدى المصارف ثم في عرض النقود وسعر النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة (٣٥).

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ضغوط تضخمية فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية للأفراد والبنوك التجارية من أجل تقليل كمية النقود المتداولة ويؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض الاستهلاك

والاستثمار ثم الطلب الكلي ، أما إذا كان اقتصاد يعاني من فجوة انكماشية فإن البنك المركزي سيقوم بشراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة والسيولة عما يدفع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وسيزداد الطلب الكلي واستخدام العراق مزاد العملة الأجنبي من

أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية . (٣٦)

ب- سعر إعادة الخصم

يمثل الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية أو سعر الفائدة القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية ، وان استعمال هذه الإدارة بتحدي حساب حالة النشاط

الاقتصادي الذي يحد اتباع سياسة توسعية أو انكماشية فإذا كان الاقتصاد في حالة الانكماش يستطيع البنك المركزي تخفيض سعر

٣٥ - زكريا- الدوريليد العباب ولحو بوخاري اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، الطبعة الأولى مكتبة حسين المصري، بيروت ٢٠١٣ .

٣٦- ص ويسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان ٢٠٠٦ ، ص ٩١

الخصم فتنخفض تكاليف الافتراض وتلجئ البنوك إلى خصم أوراقها التجارية فتزيد السيولة المتوفرة لديها وتنخفض أسعار الفائدة يشجع على زيادة الاستثمار والإنفاق الكلي ومن ثم تحقيق الانتعاش الاقتصادي (٣٧).

أما في حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية فيقوم برفع ، سعر الخصم وهذا سيزيد من تكاليف الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى تقليل رغبة البنوك في الافتراض لذلك ترفع البنوك أسعار الفائدة على القروض وهذا سينخفض حجم الإنفاق الكلي بصورة عامة والإنفاق الاستثماري بصورة خاصة مما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب الكلي وكذلك انخفاض (٣٨).

ج نسبة الاحتياطي القانوني

تمثل النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية من قيمة الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي يعمل البنك المركزي على التحكم بهذه النسبة فتنخفض ، هذه النسبة عن د اتباع سياسة نقدية توسعية ومن ثم زيادة حجم النقود المتوفرة لدى البنوك التجارية التي ستوسع بالإقراض ويزداد الطلاب الكلي ، وبالتالي الخروج من حالة الكساد إلى الانتعاش في الاقتصاد . أما في الحالة المعاكسة عن د وجود ضغوط تضخمية من البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي وهذا يحد من قدرة البنوك على الإقراض وسيقل الطلب على النقود ومن ثم التضخم (٣٩) .

٢ - الأدوات النوعية (المباشرة)

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي:- لقد ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية في عقد الأربعينيات من القرن الماضي ، وقد استخدمت هذه الأداة في الولايات المتحدة في مدة الحرب العالمية الثانية لتنظيم القروض المقدمة لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة عن طريق البيع بالتقسيط و يؤثر البناء المركزي من خلال تحدي د مقدار الدفعة الأولى من قيمة السلعة إذ يقوم برفع مقدار المبالغ المقدمة وينتج عنه تقييد الائتمان وبالعكس في حالة توسيع الائتمان ، أضف إلى ذلك قدرته على مقدار الأقساط الشهرية من خلال زيادة مدة السداد . (٤٠)

ب- الإقراض بواسطة السندات مع تحدي د هامش الضمان:- حيث يمكن للأفراد الإقراض من البنوك بضمان السندات المتوفرة لديهم المشتراة بمدة سابقة مع التقى د بشرط هامش الضمان الذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسند وقيمة القرض فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة انكماشية فإنه هامش الضمان وبالعكس في حالة اتباع سياسة توسعية . (٤١)

ج- تنظيم الائتمان الممنوح للأغراض العقارية :- بمقدور البنك المركزي المساهمة في حل مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسية في العالم ، ويتم ذلك من خلال تسهيل الحصول على القرض الشراء وبناء المساكن وكذلك يسهم في تخفيض الدفعة المقدمة وإطالة مدة القرض ثم ارفع تخفيض قيمة الأقساط

و - الإقناع الادبي: يتمتع البنك المركزي بقدرة كبيرة على التأثير في البنوك التجارية واقناعهم في تنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالحد

٣٧- السيد متولي عبد القادر اقتصاديات النقود والبن الطبعة الأولى دار الفكر ، ناشرون عمان ٢٠١٠ ، ص ١٩

٣٨- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر عمان ٢٠١٠ ، ص ١٧٧

٣٩ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ٢٠١٤ ، ص ١٥

٤٠ - عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، بغدا د، ص ٦١

٤١- هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين أرسلان النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان

التوسع في الائتمان داخل الاقتصاد ويتم ذلك عن طريق طلب التعاون وبيان الفوائد التي تأتي من هذه السياسة (٤٢) .

ي- والتأثير المباشر في بعض الأحيان يلجا البنك المركزي للتدخل المباشر بحكم ما يتمتع به من سلطة بهدف تنظيم فائدة

الائتمان عن طريق اصدار الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية وعليها الالتزام بهذه التعليمات التي تمثل

مجموعة من الأنشطة منها تحدي دسقف الائتمان وتحدي د حد أقصى لائتمان العميل الواحد و عطاء اسعار مختلفة للقروض وحسب النشاطات يرفع النشاطات الإنتاجية ويخفض النشاطات غير المرغوب بها من أجل تحجيمها(٤٣)

- ٤٢- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان ٢٠٠٣ ، ص ١٦٦ -
٤٣ عبد الحميد الغزال، اساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا واسلاميا مع الإشارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات القاير ٢٠٠٩ ، ص ٣٢٧

المبحث الثالث

مجال الالتقاء بين السياسة المالية والنقدية.

حيث هناك نقطتي التقاء رئيسيتين بينهما :

أولا - تتعلق بالقرض العام :

فتقرير عقد هذا القرض وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف ي حصيلته التي تعتبر موردا من الموارد العامة في موازنة الدولة، وهي أمور تتحدد كلها بالسياسة المالية . أما تكوين هذا القرض أي شكل سندات وما إذا كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل تتعلق بالسياسة النقدية .

ثانياها - تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي :

فتقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف ي حصيلته التي تعتبر بدورها موردا من الموارد

د العامة في موازنة الدولة، هي أمور تتحد د كلها بالسياسة المالية، أما الكيفية الفنية لتحقيق هذا الإصدار تتعلق بالسياسة النقدية. مجال

* * (وفي الواقع فان السياسة النقدية إنما تكمل السياسة المالية) ، بما فيها من القرض العام والإصدار النقدي في

تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بواسطة زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي إحداث فائض في ميزانية الدولة، وعن طريق عقد القروض العامة لتقليل سيولة الاقتصاد القومي وامتصاص جزء منه.

* وفي الوقت نفسه يمكن استخدام الأساليب الفنية المختلفة للسياسة النقدية لتقليل حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وزيادة تكلفته وتضيق شروطه، وبالعكس فإنه يمكن في أوقات التراجع والانكماش

العمل على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها أي إحداث عجز في ميزانية الدولة، وذلك على الأخص بواسطة الالتجاء إلى الإصدار النقدي .

" وفي الوقت نفسه فإنه يمكن استخدام السياسة النقدية لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وتخفيض

تكالفته وتسهيل شروطه، أي إتباع سياسة النقود السهلة أو الرخيصة .. (٤٤)

ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية .

مما سبق يلاحظ أن الحاجة تدعو في الواقع إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في كل الأوقات، ولما كانت السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية،

وكانت السياسة النقدية من اختصاص البنك المركزي بصفة رئيسية فان الحاجة إلى تنسيق هاتين السياستين إنما تعني الحاجة إلى تعاون هاتين الجهتين بحيث تسير السياسة النقدية في الطريق نفسه الذي تسير فيه السياسة المالية وليس في طريق آخر.

ولما كانت مساوئ السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إنما تحصل في عدم مرونتها ، وضرورة تدخل السلطة التشريعية بالموافقة عليها مما يستلزم مضي وقت قد يكون طويلا بين ظهور الحاجة إلى إتباعها والتطبيق الفعلي لها ،


فانه يتبين - من هذا بوضوح كيف تكمل السياسة النقدية السياسة المالية لما تتميز به الأولى من مرونة. وهكذا فانه يمكن البدء فوراً بإتباع السياسة النقدية عندما تدعو إلى ذلك أوضاع الاقتصاد القومي إلى أن تبدأ السياسة المالية في مرحلة التنفيذ

(إن التنسيق بين السياستين يظل بمثابة السلاح الوحيد الذي يتم استخدامه ضد عدم الاستقرار في دورة الأعمال وضد ما تحدثه البطالة من أضرار) .. (٤٥)

خلاصة الكلام، إن السياستين مكملتا لبعض بحيث لا يمكن اللجوء للسياسة النقدية لوحدها لأنها قد لا تستطيع تحقيق الاستخدام الكامل أي فترات الركود الاقتصادية. كذلك لوسائل السياسة المالية

٤٤- عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٢٠، ص، ص: .
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٥ - عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، نفس المرجع

النتائج ||



إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الإقتصادية المعاصرة ، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الإقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

*العجز في ميزانية اي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.

* اختلاف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن السياسة المالية في الدول النامية.

- أهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بهدف الوصول إلى تحقيق

أهداف كل منهما وعدم إعاقة إحداها للأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف، حيث أن عدم التنسيق بين السياستين له اثر سلبي على التوازن الاقتصادي العام.

التوصيات |||

* - العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

* - على الحكومة القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي، الهيكلية في السياسة الاقتصادية عامة، والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة، بالتالي لابد من تحقيق الإصلاحات الهيكلية في السياسة الاقتصادية عامة والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة.

* - ضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية وان يتولى البنك

المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة، مع ضمان عدم التداخل

والازدواجية بين السلطتين ومهامهما؛

* - إن توازن الميزانية لا يجب أن يكون الهاجس للسياسة المالية رغم أن احد أهم أهدافها هو الاستقرار

الكلي للأسعار

المصادر

١- طارق الحاج الماليه العامه ، الطبقة الاولى دار صفاء للنشر عمان ١٩٩٩ ص ٢٠١

٢- قيسي عبد الرحيم ، طاهر سمير ، فعالية السياسة المالية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، الكويت يناير ٢٠١٠ ، ص ٤١

٣- سميع- مسعود ، المؤسسه الاقتصادية ، الطبعة الاولى الجزء الاول ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٥

٤- فليح حسن خلف الماليه العامه ، الطبقة الاولى جدار الكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديث ، عمان ٢٠٠٨ ص ٣٣٥

٥- بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ٢٠٠٨ ، ص

٦- محمد جمال ذبيات الماليه العامه والتشريع المالي الطبعة الأولى الدار العلميه الدوليہ دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠٠٣
٤٣ ص ٤٤

٧- حامد عبدالمجيد درازن ، السياسه الماليه مركز الاسكندريه للكتاب ، ص ٢١

٨- أ. حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياحات الاقتصادية ص ٢٦-٣٣ .

٩- حامد عبد المجيد ، درازن السياسه الماليه ، مركز الاسكندرية للكتاب ص ٢١ ، ص ٢٢

١٠- أ. حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات ص ٢٦-٣٣

١١- حامد عبد المجيد درازن ، السياسات الماليه ص ٣٠ ، ٢٩

١٢- فليح حسن خلف ، الماليه العامه ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الاردن ص ٣٤١

١٣- محمد مروان البيان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ص ٣١٣

طارق الحاج الماليه العامه ص ٢١

١٤- درواسي مسعود ، الماليه العامه ص ٧٥ طارق الحاج ، المرجع السابق ص ٢١٢

١٥- محمد مروان السمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص : ٣١٤ ، ٣١

المصدر : الاعمده (١-٣-٥) وزارة الماليه ، دائرة الموازنه الاعمده ٢-٤-٦ من اعداد الباحث

(١) دكتور فليح حسن خلف ص ٩٦

(٢) د. منصور ال اروى اقتصاديات العراق والوطن العربي مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٦١-٦٢

(٣) د. صباح عبد الرحمن النشاط الاقتصادي ليهود العرق (١٩١٧-١٩٥٢) بيت الحكمة للنشر، بغداد، ٢٠٠٢
ص ٨

١٦- حامد عبد المجيد دارز ، السياسات الماليه ، بدون دار النشر ، الاسكندريه مصر ، ١٩٩٩ ص ١٨

١٩- فريد الصلح ، السياسه الاقتصاديه بدون دار نشر ، الطبعة الثانيه ، بيروت، لبنان ، ١٩٦٤ ، ص ١٤٧

٢٦- عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنميةالدار الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٠ ص ١١

٢٧- محمد عبد العزيز عجمية علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٤ ، ص ٢٧٧

٢٨ - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٩٩٣

٢٩ - ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر ، الجزائر، ١٩٩٣ ، ص ١٧

٣٠- محمد طاقة وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد (الكلي والجزئي) ، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر ومكتبة الجامعة، الأردن ٢٠٠٩ ، ص ٣٥٦

٣١- وحيد مهدي عامر ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر ٢٠١٠
ص ١٧٧

٣٢- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغدا د. بغداد
١٩٩٠ ، ص ٤٢

٣٣- أكرم حداد و مشهور هذلول . النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري الطبعة الثانية دار وائل للنشر عمان
٢٠٠٨ ، ص ١٨

٣٤- محمد احمد بن فهد اقتصاديات النقود والبنوك . الطبعة الأولى مطبعة الفجيرة الوطنية دبي ٢٠٠٣ ص ٢٥
٣٥ - عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) . الدار الجامعة
الإسكندرية ٢٠٠٩ ص ٢٧

٣٦- Ferderic S. Mishkin, The Economics Of Money, Banking, and Financial Market, Tenth Edition, - Pearson, london, 2013,p437

R. Glenn Hubbard, Money, The Financial System, and The Economy, Sixth^{٣٧} Edition, Pearson,
Boston, 2008,p480

٣٨- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، المعهد
العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ٢٠١٢ ص ١٩٦

٣٩- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، ناشرون عمان ٢٠١٠ ، ص ١٩٦

٤٠- محمد احمد الدوري، الجوانب الأساسية في موضوع النقود، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة بنغازي ٢٠٠٧ ، ص ٩٩

٤١ - زكريا- الدوريليد العاب ولحو بوخاري اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، الطبعة الأولى مكتبة حسين المصري، بيروت ٢٠١٣ .

٤٢- ص ويسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان ٢٠٠٦ ، ص ٩١

٤٣- السيد متولي عبد القادر اقتصاديات النقود والبن الطبعة الأولى دار الفكر ،ناشرون عمان ٢٠١٠ ،ص ١٩
٤٤- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر عمان ٢٠١٠ ، ص ١٧٧

٤٥ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ٢٠١٤ ، ص ١٥

٤٦- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، بغدا د، ص ٦١

٤٧- هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين أرسلان النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان

٤٨- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان ٢٠٠٣ ، ص ١٦٦ -

٤٩ عبد الحميد الغزال، اساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا واسلاميا مع الإشارة الأزمة المالية العالمية،

الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات القاهر ٢٠٠٩ ، ص ٣٢٧